وصلت إلى 999 مليار ريال

السعودية: قروض البنوك للقطاع الخاص تسجل أعلى مستوى منذ أربع سنوات

■ مطلوبات القطاع نمت بمعدل شهري 1.2 في المئة خلال ديسمبر

■ ودائع البنوك التجارية ارتفعت 14.2 في المئة على أساس سنوي

البيانات تشير إلى تسجيل الطلب المحلي ومعدلات نمو قوية في العام الماضي.

سجلت المطلوبات القائمة المستحقة للبنوك من القطاع الخاص مستوى قياسيا في نهاية ديسمبر 2012، وحققت أعلى نمو سنوي لها منذ 2008، حيث اقترب صافي القروض المصدرة من مستوياتها التي كانت عليها قبل الأزمة المالية العالمية، وسجلت حصة القروض متوسطة الأجل وطويلة الأجل ارتفاعا مقارنة بالسنوات السابقة.

وحسب التقرير الشهري لشركة جدوى للاستثمار فقد نمت مطلوبات البنوك من القطاع الخاص بمعدل شهري 1.2 في المئة في ديسمبر، وهو أمر قاد إلى ارتفاع النمو السنوي بنحو 16.4 في المئة، مسجلا أعلى نمو له منذ عام 2008.

وبلغ صافي القروض المصدرة عام 2012 نحو 141 مليار ريال، لترتفع القيمة الإجمالية لمطلوبات البنوك من القطاع الخاص إلى 999.1 مليار ريال في نهاية العام.

وواصلت القروض قصيرة الأجل تراجعها المستمر كنسبة من إجمالي القروض، حيث بلغت نسبتها 53.7 في المئة في نهاية 2012 مقارنة بنسبة 64في المئة في نهاية 2008.

وارتفعت الودائع لدى البنوك التجارية بنسبة 14.2 في المئة على أساس سنوي في ديسمبر، تمشيا مع النمط الموسمي المعتاد، وبلغت قيمة الودائع في نهاية العام 1.26 تريليون ريال مدعومة بالنمو الإيجابي في الودائع تحت الطلب والودائع الادخارية على حد سواء، وتباطأ نمو هذه الأخيرة إلى 6.2 في المئة على أساس سنوي في ديسمبر نتيجة للتراجع الطفيف في حصة الجهات الحكومية من إجمالي الودائع الادخارية.

وحسب التقرير فقد اشارت بيانات ديسمبر إلى تسجيل الطلب المحلي نموا قويا في نهاية العام الماضي، حيث بقيت مؤشرات الإنفاق الاستهلاكي قوية سواء بالقيمة المطلقة أو على أساس المقارنة السنوية. كذلك، بلغت مبيعات الاسمنت في ديسمبر أعلى مستوياتها على الإطلاق.

وزادت قيمة السحوبات النقدية من أجهزة الصرف الآلي في ديسمبر، بنسبة 12.7في المئة على أساس سنوي وبلغت قيمتها الشهرية 55.6 مليار ريال مسجلة أعلى مستوى لها خلال عام 2012.

وحققت معاملات نقاط البيع ارتفاعا قياسيا في ديسمبر حيث بلغت قيمتها 11.4 مليار ريال، مرتفعة بنحو 26.6 في المئة على أساس المقارنة السنوية في 2012 ، وزادت مبيعات الاسمنت بنسبة 14.4في المئة على أساس سنوي في ديسمبر، ما قاد إلى ارتفاع النمو السنوي إلى 10.6 في المائة للعام 2012.

وفد تركي يعرض على رجال الأعمال السعوديين فرصاً استثمارية

وفد من وزارة الاقتصاد التركية أثناء اجتماعه في غرفة الرياض

قدم وفد من وزارة الاقتصاد التركية يضم ممثلين للمديرية العامة لتنفيذ برنامج الحوافز والاستثمار الأجنبي خلال لقائه امس برجال الأعمال بغرفة الرياض شرحا للمميزات والحوافز التي رصدتها الحكومة التركية ضمن برنامجها الرامي لتشجيع وجذب المستثمرين الأجانب للاستثمار في المجالات الاقتصادية خاصة في قطاعات الزراعة والتكنولوجيا والتعدين والبتروكيماويات والسياحة.

وكان قد خاطب اللقاء المستشار بالسفارة التركية سعدي التنوك حيث أكد على عمق الروابط التي تربط بين شعبي البلدين ودعا رجال الأعمال إلى الاستفادة من الاتفاقيات التجارية الموقعة بين الدولتين والتي تضمنت مميزات عديدة بغرض زيادة حجم التبادل التجاري وتشجيع الاستثمار، كما أشاد بالعلاقات المتميزة بين البلدين والتي تجد اهتمام القيادة في الدولتين مؤكدا أن هذا من شأنه أن يدعم أوجه التعاون بين رجال الأعمال في البلدين وتعميق الروابط التجارية بينهما.

وقال إن حكومة تركيا تشجع المستثمرين الأجانب وتقدم العديد من الحوافز لهم مشيرا إلى أن الاقتصاد التركي يتمتع بفرص استثمارية جاذبة وانه شهد نموا مقدرا خلال الفترة الماضية.

ومن جانبه أعرب الدكتور سعود السهلي مساعد الأمين العام للشؤون التنفيذية بغرفة الرياض عن ترحيبه بزيارة الوفد مؤكدا أن مثل هذه الزيارات من شأنها ن تدفع بالعلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين إضافة إلى مساهمتها في تقديم المعلومات اللازمة عن الفرص الاستثمارية وتنويرهم بمجالات الاستثمار المختلفة، ووصف علاقات البلدين في مختلف المجالات بانها متطورة موضحا أن ذلك يشجع رجال الأعمال على الاستفادة من الفرص التجارية والاستثمارية في الدولتين.

وكان الوفد قد قام خلال اللقاء بتقديم شرح مفصل لرجال الأعمال عن برنامج الاستثمار في تركيا وما يتضمنه من حوافز تشجيعية للمستثمرين الأجانب في القطاعات الاقتصادية المختلفة، إضافة إلى تنويرهم بالوضع الاقتصادي التركي، كما تم خلال اللقاء بحث أوجه التعاون المشترك في المجالات التجارية والصناعية والاستفادة من الفرص الاستثمارية الواعدة.

«ألومنيوم قطر» توقع اتفاقيات توريد ألومنيوم لـ«صناعات تحويلية»

جانب من توقيع الاتفاقية

ابرمت الومنيوم قطر في اتفاقيتي توريد مادة الألومنيوم الاولي مع مصنع ALUNOOR، وشركة قطر لسحب الألومنيوم.

حيث جرى توقيع الاتفاقيتين في المقر الرئيس لالومنيوم قطر في منطقة مسيعيدوقد قام بالتوقيع عن الومنيوم قطر بيتر جوهانسن، الرئيس التنفيذي، و خالد محمد لرم، نائب الرئيس التنفيذي، فيما ناب عن مصنعALUNOOR، جاسم عبد النور، المالك والمدير العام للشركة، وعن شركة قطر لسحب الألومنيوم، عبد الرحمن الأنصاري رئيس مجلس إدارة الشركة.

وتنص الاتفاقيتان عن ان تزود الومنيوم قطر الطرفين بما يقارب العشرة آلاف طن خلال العام 2013، وهو ما يعادل 800 طن متري شهريا، وعلى الرغم من صغر حجم الكمية إلا أنها تعتبربداية جيدة على مستوى السوق المحلي، وتعتبر خطوة إيجابية في سبيل تعزيز قطاع الصناعات التحويلية في قطر، وتأكد على الدور الكبير الذي تلعبه الومنيوم قطر في دعم هذه الصناعة، والشركات العاملة فيها.

ويأتي هذا الانجاز الجديد تماشيا مع توجيهات سعادة الدكتورمحمدبن صالح ،وزيرالطاقة والصناعة، وجهود مجلس إدارة الومنيوم قطر الرامية إلى تذليل العقبات والصعوبات بما يجعل من قطاع الصناعات التحويلية المرتبطة بالألومنيوم حقيقة على أرض الواقع.

وقد باشرت الومنيوم قطر بتوريد الشحنات للعملاء المحليين في منتصف العام 2012 على أساس تجريبي، وذلك لمتابعة آلية العمل واختبار المنتج في مرافق الشركات المستوردة، قبل الدخول في آلية التعاقد الرسمية والتي تمثل التزاما طويل الأمد لتوريد الالومنيوم الأولي. وقد اشاد الطرفانبنوعية الالومنيوم المنتجة في الومنيوم قطر.

هذا وتعمل الشركتان المستوردتان في السوق المحلي ولديهما خبرة طويلة، حيث ان شركة ALUNOORتعمل ضمن قطاعين هامين، وبواقع 20في المئة ضمن قطاع الصناعة و80في المئة ضمن قطاع الإنشاءات.وتعتبر مادة الالومنيوم مادة رئيسة في صناعة النوافذ والأبواب والستائر المعدنية وهياكل المباني الخارجية،بالإضافة إلى دخول مادة الألومنيوم في صناعة الأجهزة الميكانيكية والعديد من المعدات الدقيقة المتطورة ضمن قطاع الصناعة. كما تعد شركة قطر لسحب الألومنيوم من الشركات الرائدة في مجال سحب الألومنيوم ، وتنتج العديد من مواد الاستخدام المنزلي والشركات.

وفي هذه المناسبة، قال توم بيتر جوهانسن، الرئيس التنفيذي لالومنيوم قطر:«إن تشجيع الصناعة المحلية والصناعات التحويلية المرتبطة بالألومنيوم يأتي على رأس أولويات والتزاماتنا في الومنيوم قطر، وما شهدناه اليوم من توقيع لهذه الاتفاقيات ما هو إلا بداية لتنفيذ ما التزمنا به في سبيل دعم قطاع الصناعات التحويلية في قطر، كما و تمثل منتجات الومنيوم قطر العالية الجودة و موقع المصنع فرصة كبيرة لتطويرالصناعات التحويلية في قطر، حيث يتضح ان الطلب علي الالومنيوم موجود».

من جهته أعرب خالد محمد لرم، نائب الرئيس التنفيذي لالومنيوم قطر عن فخره واعتزازه بهذا التوقيع، وأعرب عن ثقته بقدرة الومنيوم قطر في تلبية الطلب المتزايد على منتجات الألومنيوم في ظل الاستراتيجية القوية الموضوعة للشركة، وأكد لرم أن هذه العقود ستعتبر بداية انطلاقة مشرقة لقطاع الصناعات التحويلية في قطر.

«بنك لندن والشرق الأوسط» يستهدف زيادة حصته في سوق الإجارة

أعلن بنك لندن والشرق الأوسط، انها بدات بتوسيع قطاع الإجارة في البنك مع انضمام في مناصب تنفيذية كل من روبرت هاريس وسيمون ليفيفر من «آي إن جي» للإجارة سابقا، إضافة إلى تعيين فريد يو الذي انضم للبنك في سبتمبر 2012 رئيسا لفريق قطاع الإجارة.

ومنذ انطلاق البنك في 2007 وكان قطاع الإجارة ولازال إلى اليوم المحرك الأساسي لنمو أعمال بنك لندن والشرق الأوسط، ووفر قطاع الإجارة بنهاية السنة السابقة ما يزيد عن 500 مليون جنيه إسترليني من التمويل بالإجارة. ومع خروج أسماء كبيرة مثل «آي إن جي» من سوق الإجارة، ينتهز بنك لندن والشرق الأوسط الفرصة بزيادة فريق قطاع الإجارة من خلال البناء على النجاحات السابقة والتركيز على السوق المتوسطة.

ويتمتع قسم الإجارة في بنك لندن والشرق الأوسط بوضعه القوي ومنفذه المباشر إلى السوق وهو ما يمكنه من زيادة حصتة في سوق المملكة المتحدة. ويقوم بنك لندن والشرق الأوسط بتمويل سلسلة كبيرة من المعدات والأعمال من خلال تمويل الجملة، والشراء بالتقسيط، والتأجير التشغيلي والتمويلي بقيمة ما بين 0.5 مليون و25 مليون جنيه إسترليني.

ويحمل فرد يو خبرة تتجاوز 20 سنة في سوق الإجارة بالمملكة المتحدة حيث، وكان قبل انضمامه إلى البنك مدير تمويل في «آي إن جي» للإجارة، و«سي آي تي»، و«سيسكاب». وساهم كل من روب هاريس وسيمون ليفيفر في نمو شركة «آي ان جي» للإجارة لتصبح إحدى شركات التأجير الرائدة في السوق المتوسط في المملكة المتحدة بمحفظة تتجاوز 800 مليون جنيه إسترليني.

«تويوتا»: تحقق عوائد صافية قدرها 16.2 تريليون ين

شعار «تويوتا»

أعلنت شركة تويوتا موتور امس نتائجها المالية لفترة الأشهر التسعة المنتهية في 31 ديسمبر 2012. في العام 2011 وبينما كانت اليابان تعاني من الكوارث الطبيعية التي ضربت البلاد على هيئة الزلزال والتسونامي، مما افقد تويوتا موتور كورپوريشن لقب أكبر مصنع للسيارات على مستوى العالم.

الا ان عملاقة شركات تصنيع السيارات اليابانية تويوتا تعافت لما تكتسبه من ثقة عملائها غير المتأثرين بارتفاع العمله اليابانية الين، والتي قدمت لهم خطة من الإطلاقات المتعددة لموديلات حديثة أسرة بجماليتها وأدائها و لتعود و تنتزع لقب اكبر مصنع للسيارات للعام 2012.

وعلى أساس موحد، بلغ إجمالي العوائد الصافية عن هذه الفترة 16.2 تريليون ين بزيادة 26في المئة مقارنة بنفس الفترة من العام المالي السابق. وارتفع دخل النشاط التشغيلي من 117.1 مليار ين إلى 818.5 مليار ين بزيادة 701.3 مليار ين بينما بلغ الدخل قبل خصم الضرائب1 عليه 925.7 مليار ين. وارتفع صافي الدخل2 من 162.5 مليار ين إلى 648.1 مليار ين.

ومن بين العوامل الأساسية التي أدت إلى ارتفاع دخل الأنشطة التشغيلية الآثار الإيجابية التي أحدثتها الأنشطة التسويقية والتي ساهمت بتحقيق 660 مليار ين بالإضافة إلى الجهود المبذولة في خفض التكاليف التي أدت إلى توفير 320 مليار ين.

وبلغ إجمالي مبيعات المركبات 6.629 ملايين وحدة في فترة الأشهر التسعة بزيادة قدرها 1.634 مليون وحدة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

اليابان تفرض عقوبات اقتصادية على كوريا الشمالية

طوكيو - «كونا» - قررت الحكومة اليابانية امس فرض عقوبات اضافية اقتصادية على افراد ومنظمات من كوريا الشمالية تتمثل في تجميد ممتلكات تابعة لأفراد ومؤسسات كوريا الشمالية في اليابان.

وذكرت الخارجية اليابانية في بيان ان هذه الاجراءات الجديدة التي سرى تنفيذها امس تتضمن تجميد ممتلكات اربعة افراد وست منظمات بشتبه بتورطها في تطوير الأسلحة النووية والصواريخ وأسلحة الدمار الشامل التي تطورها بيونغ يانغ.

ويرفع هذا القرار العدد الاجمالي للأفراد الذين أدرجوا على لائحة العقوبات اليابانية الى عشرة افراد و27 مؤسسة.

ويتماشى قرار طوكيو مع قرارات مجلس الأمن التي دانت عمليات اطلاق الصواريخ التي نفذتها كوريا الشمالية في الثاني عشر من ديسمبر الماضي التي يعتقد عدد من اعضاء مجلس الأمن انها «غطاء لتجربة تطوير تقنية صواريخ بالستية في خطوة تخرق قرارات المجلس ذات الصلة».

«إيني» تعلن عن كشف نفطي جديد بمصر

«رويترز» - قالت ايني الايطالية امس إنها حققت كشفا نفطيا جديدا في الصحراء الغربية بمصر مع سعي شركة النفط والغاز العملاقة إلى تعزيز حضورها هناك.

وقالت ايني أكبر شركة أجنبية بقطاع الطاقة بمصر في بيان إن الاكتشاف الجديد تحقق في البئر «روزا نورث 1اكس» بامتياز مليحة.

وقالت الشركة إنه سيجري حفر بئرين في 2013 وإن الإنتاج يقدر بنحو ألفي برميل من النفط يوميا.

ويأتي ذلك في أعقاب اكتشاف الحقل إمري العميق في 2012 والذي ينتج حاليا 18 الف برميل من المكافئ النفطي يوميا.

وتملك ايني وهي أكبر مشغل أجنبي لحقول النفط والغاز في افريقيا 56 في المئة من امتياز مليحة عبر شركتها الزميلة ابوك. وفي 2011 بلغ إنتاج ايني من النفط والغاز في مصر نحو 240 الف برميل من المكافئ النفطي يوميا في المتوسط.

«المركزي المصري»: «الاحتياطي» يغطي واردات البلاد لثلاثة أشهر فقط

تراجعت الاحتياطيات الأجنبية لمصر دون 15 مليار دولار في يناير وهو مستوى تقول الحكومة إنه يغطي واردات ثلاثة اشهر فقط بعد استنفاد الاحتياطيات في محاولات لدعم الجنيه المصري.

وقال البنك المركزي إن الاحتياطيات تراجعت إلى 13.6 مليار دولار بنهاية يناير من 15.01 مليار دولار في نهاية ديسمبر بانخفاض 9.4 في المئة بالرغم من مساعدات مالية قطرية لمصر.

وقال اقتصاديون إن التراجع يحد من قدرة مصر على دعم الجنيه ويبرز حاجتها لإبرام اتفاق قرض بقيمة 4.8 مليارات دولار مع صندوق النقد الدولي. وأرجئ الاتفاق النهائي للقرض بطلب من مصر في ديسمبر بسبب الاضطرابات السياسية.

وكانت الاحتياطيات من النقد الأجنبي 36 مليار دولار قبل الانتفاضة التي اطاحت بالرئيس السابق حسني مبارك في فبراير 2011.

وقال وزير المالية المرسي السيد حجازي في 19 يناير إنها ارتفعت قليلا خلال الشهر لتصل إلى 15.5 مليار دولار مما يعني أنها انخفضت بشدة في أواخر الشهر.

وزادت حدة التراجع مع الاضطرابات السياسية التي بدأت أواخر نوفمبر الماضي والتي دفعت المصريين إلى الإقبال على شراء الدولار وعملات اجنبية اخرى.

وظل عدم الاستقرار يضغط على الجنيه المصري بالرغم من مساعدات مالية من قطر التي اودعت اربعة مليارات دولار لدى البنك المركزي بحلول نهاية العام الماضي.

وقال سايمون كيتشن الخبير الاقتصادي لدى بنك الاستثمار المجموعة المالية هيرميس «إنها ليست مفاجأة ... الإجراءات الأخيرة مثل زيادة فوائد الإيداع بالجنيه المصري في البنوك المحلية قد تساعد على إبطاء او وقف التراجع في الاحتياطيات في فبراير لكن الأمر يعتمد على المشهد السياسي».

وأطلق البنك المركزي آلية جديدة تتمثل في عطاءات للعملة الصعبة في نهاية ديسمبر بعد ان قال إن الاحتياطيات تراجعت إلى مستوى حرج، ومنذ ذلك الحين فقد الجنيه ثمانية في المئة من قيمته مقابل الدولار مسجلا مستويات قياسية منخفضة وبلغت خسائره منذ الانتفاضة 13.4 في المئة.

وقلص البنك المركزي يوم الإثنين نطاق تداول الجنيه في سوق ما بين البنوك وخفض وتيرة عطاءات الدولار فيما تعتبر خطوات من المحافظ الجديد للبنك هشام رامز لإبطاء وتيرة هبوط العملة، غير أن محللين يشكون في أن هذه الخطوات ستوقف تراجع الجنيه ويتوقعون استمرار انخفاض الاحتياطيات.

وقال وليام جاكسون الاقتصادي المتخصص في الأسواق الناشئة لدى كابيتال إيكونوميكس «تمثل أرقام الاحتياطيات الأجنبية اليوم باعثا للقلق وتسلط الضوء على إمكانات صانعي السياسة المحدودة لدعم الجنيه».

احتياطي مصر الأجنبي يهبط لمستويات خطيرة